احتمال نشوب حرب أهلية

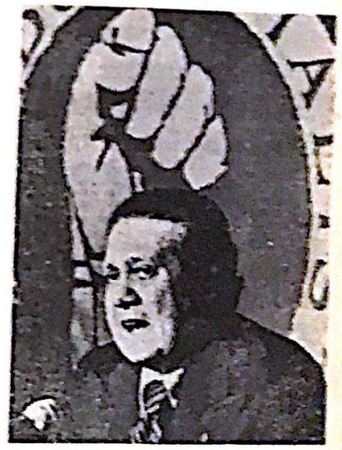

على الصعيد التنظيمي ، تحقيق هذه المكاسب السياسية ، مدعوما بالشيوعيين أو بالمتعاطفين مع الحزب الشيوعي الذين يشكلون الاكثرية في داخل هيكل القوات المسلحة ، الذين دفعوا بمشروع قانون العمل برغم معارضة طرفين من الاطراف الثلاثة في الائتلاف الحاكم ، وتأييد « مجلس حركة القوات المسلحة » الذي يضم ٢٠ عضوا .

في الواقع يمكن اخذ التأييد العملي لحركة القوات المسلحة ومجلسها لمشروع القانون العمالي برغم معارضة أطراف الائتلاف باستثناء الشيوعيين ، كدليل على وجود الاكثرية الشيوعية في هذه الحركة . بل ان تأييد مجلس الحركة للمشروع جاء نتيجة قناعة الحركة بأن الشيوعيين يمثلون الاكثرية في الحركة العمالية المنظمة ، ورفضها طعن الاشتراكيين بهذه الحقيقة .

ولكن اذا كان الشيوعيون قد بدأوا فعلا في خسارة مواقع قيادية في النقابات العمالية في الفترة الاخيرة، من بعد عملية الاكتساح الاولى في السنة الماضية ، فان الاتجاه ليس معاكسا . بل ان الحزب الشيوعي نفسه قد أعلن بأن الاتجاه هو « ضد الحزب الشيوعي وليس اتجاها مضادا للشيوعية » . فالنوائح المناهضة التي تغلب على لوائح الحزب الشيوعي في الحالات الثلاث الاخيرة كانت تضم أعضاء في الحزب الاشتراكي ، والحزب الماركسي الذري السلمي ، الذي يمثل الى الهجرة الثورية الصينية ، و « الاتحاد الشعبي الديمقراطي الماركسي — اللينيني » .

وقد بدأ هذا الاتجاه في الواقع ، على اثر محاولات الاحزاب اليسارية المتشددة في الحكم ، احراء الطبقة القوى العاملة في موجة الاضرابات التي شهدتها البلاد في السنة الماضية والتي كانت ذات دوافع طبقية وسياسية ، وادانها انشاء الاضرابات ، الامر الذي دفع بالعمال الى محاولة توصيف الحزب الشيوعي وتحالف القوى اليسارية المتمثلة بالقوى على يسار الحزب الشيوعي ، والذي ادى بالتالي ، الى نجاح المرشحين الاكثر من هذه الجبهة ، في الانتخابات النقابية في الفترة الاخيرة .

ان امام مشروع قانون العمل الذي اقرته الحكومة الائتلافية بأكثرية الاصوات ، هي في كونه يعزز وحدة الحركة النقابية ، وقوتها المنظمة ، ضد هذه النجزئة الحركة الذي خدمها ويضر مصيرها . والازمة التي انهب بعدما كاد يهدد استمرار الحكم الائتلافي بقرار الحزب الاشتراكي اخيرا بعدم الانسحاب من الحكومة، لا يعني بأن الصراع قد انتهى . لان الخلاف داخل الائتلاف حول قانون العمل قسم بكسن سوى لحظة انعكاس لصراع الدائر حاليا في البرتغال بين مصالح الحركة الجماهيرية ومصالح البورجوازية البرتغالية الممثلة بالاحزاب البورجوازية ، التي تريد من حركة التغيير التي استلهت البكتاتورية ، بأن لا تتعدى الافق الاصلاحي ، والانفتاح على أوروبا بمفهوم في السوق المشتركة الاوروبية والحفاظ على الارتباط بالحلف الاطلسي والرابط الخاص بالولايات المتحدة التي يبني لواشنطن حق الحفاظ بقواعدها العسكرية في الازورس البرتغالية .

وخطورة المواقف المنبثقة لاطراف في الائتلاف الحاكم تجاه هذه القضايا الهامة ، هي في حقيقة ان قوى اليمين لا تقف موقف المتفرج . بل ان احداث عطلة نهاية الاسبوع الماضية تؤكد بقيامها بمحاولة انقلاب ، عندما قام حزب « الوسط الديمقراطي الاجتماعي » اليميني مهرجانا سياسيا في مدينة اوبورتو تعرض لعملية حصار دامت طوال الليل ، وقام بها اكثر من الف شيوعي وطالب احتجاجا على نشاط « الحزب الفاشي » ، انفجرت خلالها الاشتباكات وسقط العديد من الجرحى .

وقد لوحظ خلال هذا الحادث ، اولا ، ان رجال الشرطة كان باستطاعتهم فك الحصار في الليلة ذاتها ، الا ان اوامر السلطات المحلية منعتهم عن ذلك ، وثانيا ان الجنود في الثكنة المطلة على الملعب المحاصر كانوا يساعدون المتظاهرين ضد مهرجان الحزب ، بل ان شهود عيان يؤكدون بأن الجنود قد تعاونوا عمليا مع جماهير المتظاهرين .

ان هذه الاحداث الاخيرة في البرتغال تعكس صراعا حادا على السلطة بعد مرور اقل من سنة على الانقلاب الذي اطاح بالديكتاتورية ، وبينما يقرر الحزب الاشتراكي البقاء في الحكومة الائتلافية لمرحلة « ووضع حد لطموحات الشيوعيين بالسيطرة على الحكم » ، حسب قولهم ، فان قوى اليمين تتكتل وتنشط ، استعدادا لمواجهة في صراع القوى ، لا بد وانها قادمة. واذا كان المراقبون السياسيون يتكهنون بأن الجميع بانتظار الانتخابات العامة القادمة ، فان لحظة المواجهة ربما لن تنتظر هذه الانتخابات ونتائجها .

●

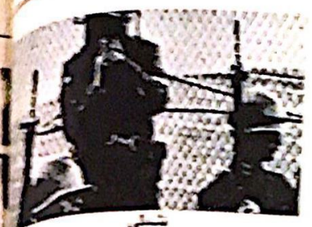

شيلي

مؤتمر الاقتصاديين والعلميين للعالم الثالث

● اكد البيان الصادر عن مؤتمر الاقتصاديين والعلماء الاجتماعيين لدول العالم الثالث الذي انعقد لمدة ستة ايام في شهر كانون الثاني المنصرم ، في كراتشي ، بان على دول العالم الثالث ان تتعاون بشكل وثيق وتواصل نضالها لاقامه نظام اقتصادي دولي جديد ..

وقد أشترك في المؤتمر الذي استضافته باكستان ، ممثلون عن ٢٤ دوله ناميه من اسيا وافريقيا واميركا اللاتينيه . وناقش المؤتمرون بعض المقترحات المحددة بما فيها اقامة اتحاد للدول المنتجه ، وتشكيل بنك تنميه للعالم الثالث .

وحرص المشتركون في بيانهم على التاكيد بان الازمات الاقتصاديه العالميه الراهنه ليست تراجعا اقتصاديا عاديا بل هي في الحقيقه

تزداد الضغوط في الكونغرس الامريكي من اجل احداث تخفيضات كبيرة في برامج « المساعدات الخارجية الامريكية » العسكرية والاقتصادية ، في الوقت الذي يساهم الاعلام الامريكي في هذه الحملة بالاكثار في الحديث عن البلايين « المهدورة » و « ثمار الجحود » التي تقطفها الولايات المتحدة من معظم البلدان التي تؤلف قوائم المستفيدين من هذه المساعدات ...

ولكن هناك عدة عوامل دفعت اكبر من « الليبراليين » الى موقف « المحافظين » (المتحفظون تجاه برامج المساعدات الخارجية) للضغط من اجل احداث هذه التخفيضات المطلوبة مثلا في انفاق الاموال في الخارج لاغراض « خاطئة » وفي امكنة خاطئة . ومن هذه العوامل :

حروب مستقلم

الهيمنة

تشيلي

المساعدات العسكرية والاقتصادية الاميركية : أين تتدفق ؟

عشرة دول تتلقى المساعدات تحكمها الديكتاتوريات العسكرية

● تحولت في البلدان التي طالما كانت متحمسة بسل ومنافسة في التسابق للحصول على مساعدات اميركية، وقد اصبحت تنظر نظرة الشك والريبة ، بل والتقزز في بعض الحالات، تجاه هذه البرامج الاميركية الدولية العنوان ، وقد وعت حقيقة كونها اداة من ادوات والتسلط في خدمة اهداف سياساتها الخارجية . ان معارضة عدة بلدان كانت تتلقى « المساعدات » الاميركية ، للمواقف الاميركية في النزاعات الدولية ، ووقوفها في صف المواجهة ، قد دفع العديد من الكونغرس الى موقع دعاة اعادة النظر في « برامج المساعدات الخارجية » .

● نشط الليبراليون في الكونغرس المعارضين للمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة للحكومات الديكتاتورية ، والتي يعتبرونها مسيئة للولايات المتحدة ومصالحها في نهاية المطاف ...

ان هذه من بعض ابرز العوامل وراء الحملة من اجل تخفيضات ضخمة في « برامج المساعدات الاميركية » التي تجري بغطاء تضليلي بطرح الولايات المتحدة بصورة « المحسن » الدولي الاكبر ، اخفاء لحقيقة دور هذه « المساعدات » الاميركية كسلاح للرشوة وللاغراء وللابتزاز ، في خدمة المصالح الامبريالية الاميركية في العالم . ولكن الحملة التي تكتسب انصارا جددا يوما في ظروف الازمات الاقتصادية الحادة في البلاد ، ليست جديدة . بل انها تمكنت في السنة الماضية ، في اقرار برنامج « المساعدات » الاميركية الخارجية شكل في مجموعه ادنى مستوى خلال الحقبة الاخيرة فقد جاء اقل بنسبة ٢٧ بالمائة عن المستوى الذي كان عليه قبل سنتين .

واذا ما نظرنا الى اللوائح المقسمة اقليميا نستطيع ان نضع خطوط الخارطة السياسية لبرامج « المساعدات الخارجية الاميركية » ، للسنوات ما بين ١٩٤٥ — ١٩٧٤ ، اذ اننا نجد في الشرق الاقصى ، بان فيتنام الجنوبية تتصدر لائحة البلدان التي تتلقى هذه « المساعدات » الاميركية ، تليها كوريا الجنوبية ، تليها تايوان ثم اليابان ، فالفلبين واليونان ، السويسرا ، تايلاند وكمبوديا . وفي اوروبا الغربية تتصدر يوغسلافيا القائمة وتليها تركيا ثم اسبانيا . وفي الشرق الاوسط تتصدر القائمة الهند ومن ثم تركيا واسرائيل فالسودان والاردن وايران . وبالنسبة للبلدان العربية ، فان الاردن هو الفضل ، يليه المغرب ثم تونس . اما في اميركا اللاتينية فان البرازيل هي الاولى ، ومن بعدها كولومبيا ثم تشيلي . وفي افريقيا ، فان الكونغو (زائير) تتصدر قائمة البلدان الافريقية التي تلقت «المساعدات» الاميركية خلال هذه الفترة، تليها ليبيريا ثم اثيوبيا .

واذا كان هذا التصنيف لا يعطي الصورة الواضحة المطلوبة لانه يقوم على اساس الارقام الاجمالية للفترة ما بين منتصف ١٩٤٥ ومنتصف سنة ١٩٧٤ ، فان الصورة البيانية المرفقة ، تحدد قائمة اول عشرة بلدان في العالم ، التي تتلقى حصة الاسد من برنامج « المساعدات العسكرية الاميركية » المقرر لسنة ١٩٧٥ . ولكن تجدر الاشارة الى ضرورة ملاحظة استثناء اسرائيل من القائمة عندي اساس ان المساعدات التي تتلقاها كقاعدة امامية للامبريالية الاميركية في هذه المنطقة الشديدة الحيوية من العالم تبقى ارقامها الحقيقية معلومات مصنفة «سري جدا».

جنوب فيتنام	١٤٦ بلايين دولار .
كمبوديا	٣٦٣٥٢ مليون دولار .
جنوب كوريا	٢٣٥١٢ مليون دولار .
تايوان	٨،٤٤ بلايين دولار .
اليونان	٧١ مليون دولار .
البرازيل	٦،٥٨ بلايين دولار .
اندونيسيا	٢٨٤٩ مليون دولار .
التايلند	٢٥٤٤ مليون دولار .
تشيلي	٢٠٣ بلايين دولار .
بيرو	٢١٤٢ بلايين دولار .